مجتمع

مصرع 15 عاملاً بانهيار أرضي في الهند

لقي 15 عاملاً مصرعهم إثر انهيار منجم نتيجة انهيار أرضي ناجم عن الإعصار «ريمال» في الهند، وما صاحبه من أمطار غزيرة. وقع الانهيار الأرضي في ولاية ميزورام، وأكدت السلطات المحلية أنه لا يزال عدد آخر من العمال في عداد المفقودين. وتمكنت فرق الإنقاذ من الوصول إلى جثث 11 عاملاً، في حين تستمر أعمال البحث عن البقية. وسبّب الإعصار ريمال الذي يطاول تأثيره سواحل بنغلادش وشمال شرقي الهند، هَطْلَ أمطار غزيرة مصحوبة برياح قوية خلفت وفيات ومصابين، فضلاً عن أضرار مادية في البلدين. (الأناضول)

أوغندا تكافح الحمى الصفراء بتطعيم الملايين

أطلقت السلطات الأوغندية حملة تطعيم ضد مرض الحمى الصفراء على مستوى البلاد، للمساعدة في حماية السكان من المرض الذي ينقله البعوض. وجرى تقديم جرعة لقاح واحدة مجاناً للأوغنديين الذين تتراوح أعمارهم بين 1 و60 سنة، وأقيمت مراكز تطعيم في المدارس والجامعات والمستشفيات والوحدات الحكومية المحلية. وقالت وزارة الصحة إن السلطات تمكنت، بحلول نهاية إبريل/ نيسان الماضي، من تطعيم 12,2 مليون فرد من أصل 14 مليون شخص مستهدفين، وإنها ستلزم المسافرين بإظهار بطاقة تطعيم ضد الحمى الصفراء. (أسوشييتد برس)

يتعرض الدفاع المدني لمخاطر جمة في رفح (جهاد الشرافي/ الأناضول)

استهداف الدفاع المدني

كشفت المديرية العامة للدفاع المدني في قطاع غزة، في بيان، الثلاثاء، عن تعرض طواقمها في محافظة رفح (جنوب) لثلاثة استهدافات متكررة أثناء ممارسة عملها، منددة بتكرار استهداف جيش الاحتلال الإسرائيلي لعناصر الدفاع المدني منذ بداية العدوان على القطاع.
وقال البيان إن «طائرات الكواد كابتر التابعة لجيش الاحتلال الإسرائيلي أطلقت نيرانها على طواقمنا بالقرب من دوار زعرب، في الساعة الواحدة من فجر الثلاثاء، وتلا ذلك استهداف الطواقم بإطلاق نار من قناصة الاحتلال في منطقة محطة النجيلي غربي رفح، ما سبّب تضرر زجاج مركبة إسعاف، كما تم إطلاق قذائف مدفعية باتجاه الطواقم التي كانت برفقة عناصر الهلال الأحمر الفلسطيني أثناء انتشال مصابين من عائلة أبو طه بالقرب من دوار زعرب».
وأضاف البيان: «تستهجن المديرية العامة للدفاع المدني الاستهداف المتعمد لطواقمنا أثناء تأدية واجبها الإنساني بشكلٍ يخالف كل القوانين والأعراف الدولية، ويزيد من الخسائر البشرية في صفوف المدنيين، خاصة أثناء نزوحهم، مما أوقع عشرات الشهداء في الشوارع والطرقات المتفرعة من شارع البحر في مدينة رفح».
وتابع الدفاع المدني: «نناشد المؤسسات الدولية ورئيس اللجنة الدولية للحماية المدنية والدفاع المدني ضرورة العمل على حماية طواقمنا، والسماح بالتدخلات الإنسانية لنداءات الاستغاثة التي تصل من المواطنين».
(العربي الجديد)

أفغانستان: منظمات تغيث الأهالي

كابول ـ **صبغة الله صابر**

شكّلت كارثة الفيضانات الناجمة عن الأمطار الغزيرة في شمال أفغانستان صدمة كبيرة لدى المواطنين، كما هو الحال في غيرها من الكوارث والأزمات التي تشهدها البلاد، في ظل عدم تنسيق العمل لإغاثة المتضررين. وتبذل حكومة طالبان، وخصوصاً الإدارات المعنية، قصارى جهدها لتقديم كل ما يلزم للمتضررين. وعلى الرغم من الجهود المبذولة، سواء من قبل الإدارات المعنية أو المسؤولين، إلا أن هناك نقصاً في الوسائل اللازمة وغير ذلك. وفاقم المعاناة غياب المؤسسات الدولية التي كانت تعمل في البلاد. لكن مع سيطرة حركة طالبان على أفغانستان، أغلقت معظم تلك المؤسسات أبوابها وتعطلت المشاريع المختلفة وتراجع الدعم الدولي، الأمر الذي أضعف مهمة حكومة طالبان والمجتمع المحلي.
ويقول الناشط الأفغاني عبد الكبير خان لـ «العربي الجديد» إنه مع سيطرة طالبان على أفغانستان تغيّرت الأمور كثيراً، وأغلقت مئات المؤسسات الدولية التي كانت تعمل في مختلف المجالات، علماً أنه كانت لتلك المؤسسات مساهمة كبيرة في مساعدة المنكوبين والمتضررين جراء الكوارث الطبيعية. وشهدت البلاد كوارث طبيعية عدة، وكانت آخرها الفيضانات الجارفة، ولا تزال آثارها المدمرة مستمرة. ويوضح أنه لا شك في أن المجتمع الدولي لا يزال يساهم بشكل كبير في مساعدة المنكوبين لكن ببطء شديد ومن خلال المؤسسات المحلية. بالتالي، تصل المساعدات متأخرة وليس على المستوى المطلوب. كما أن للأزمات التي يشهدها العالم تأثيراً، كالحرب الأوكرانية والعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة وغيرهما. وعلى الرغم من أن دور المؤسسات الدولية تراجع، إلا أنها تساهم إلى حد كبير في تخفيف معاناة المتضررين، منها المؤسسات التابعة للأمم المتحدة كالمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة «يونيسف» ومنظمة الصحة العالمية وغيرها، وكلها تعمل بشكل متواصل على مساعدة المتضررين جراء الفيضانات، وفي مجالات مختلفة كالصحة والغذاء والإيواء وغيرها. وتنسق هذه المنظمات مع حكومة طالبان التي طلبت منها عدم الاكتفاء بالمساعدات الطارئة والاحتياجات الأولية، بل المساهمة في إعادة إعمار البنية التحتية.
في هذا السياق، يقول عبد الكبير إنّه يتوجب على المؤسسات الدولية العمل على إعادة إعمار المنازل والطرقات والمدارس وغيرها، موضحاً أن تلك المرحلة مهمة للغاية. في الوقت نفسه، يشير إلى أن عمل المؤسسات الدولية هش جداً، وتكتفي معظم الأحيان بتقديم المساعدات العاجلة. وعلى الرغم من أهمية تلك المساعدات، إلا أن إعادة إعمار المنازل والطرقات والمدارس والمستشفيات أمر مهم جداً، ويحتاج إلى مبالغ مالية ضخمة مقارنة بالعمل من أجل توفير الاحتياجات الأولية.
وبعدما ضعف دور المؤسسات الدولية والمجتمع الدولي في ظل حكم طالبان، عمدت المؤسسات المحلية إلى الاعتماد بشكل كلي على الأثرياء داخل البلاد. وهي لا تساهم فقط في عمليات الإنقاذ بل في عمليات الإغاثة وإعادة إعمار البنية التحتية ومنازل الناس والمدارس والمستشفيات.
وتعمل مؤسسة إحساس الخيرية التي تعتمد على تبرعات الناس في مجالات مختلفة. ويومياً، توزع الطعام لنحو ألف أسرة في ولاية بغلان وألف أسرة في ولاية غور، ويتضمن الخبز والأرز واللحم والعصير والمياه الصالحة للشرب، الأمر الذي يرحب به المتضررون. كما توزع المبالغ المالية على الأسر المتضررة لتتمكن من شراء ما تحتاج إليه. ويقول رئيس المؤسسة عبد الفتاح جواد: «لدينا متطوعون ومكاتب في جميع الولايات المتضررة، ولكن نصب اهتمامنا على ولايتي غور وبغلان لأنهما تضررتا بشكل كبير». يضيف أن المؤسسات تعمل في جميع الولايات المتضررة مستفيدة من مساعدات المواطنين والأثرياء. وبغلان لأنهما تضررتا بشكل كبير». يضيف أن المؤسسات تعمل في جميع الولايات المتضررة مستفيدة من مساعدات المواطنين والأثرياء.

إنفاق على المشاريع

يقول الناشط الاجتماعي الأفغاني عبد السلام نقيب لـ «العربي الجديد»: «بعد مجيء طالبان، ازدهر عمل المؤسسات المحلية. ورغم الإمكانات الهشة، فإن دورها يتجاوز دور أعمال المؤسسات الدولية الكبيرة. وبينما تنفق المؤسسات الدولية الأموال في الإجراءات الروتينية، تنفق تلك المحلية المال على المشاريع نفسها».

تحقيق

اجتياح رفح

تهجير نحو مليون فلسطيني قسراً

وسع جيش الاحتلال توغله في مدينة رفح، الثلاثاء، ليصبح على بعد ثلاثة كيلومترات من شاطئ البحر، ويقترب من عزل القطاع عن الحدود المصرية

غزة ـ **امجد ياغي**

نزح نحو مليون شخص من مدينة رفح منذ السادس من مايو/ أيار الماضي، حسب بيان لوكالة «أونروا»، الثلاثاء، بعدما وصلت الأعداد في المدينة، في نهاية إبريل/ نيسان الماضي، إلى أكثر من مليون و400 ألف نسمة، بشكل سكان المدينة من بينهم نحو 250 ألفاً فقط، والباقون نازحون من مختلف محافظات القطاع. ويواصل جيش الاحتلال العملية العسكرية المدمرة على رفح التي تعد أصغر محافظات قطاع غزة، والتي تحولت خلال الأشهر الأخيرة إلى أكثر محافظات القطاع ازدحاماً، قبل أن يبدأ النزوح منها باتجاه خانيونس ودير البلح.

وتوجد أعداد من الفلسطينيين الذين رفضوا النزوح في المنطقة الغربية للمدينة، غالبيتهم من سكانها الأصليين، وبعضهم نازحون لم يجدوا مكاناً لإيوائهم في مناطق النزوح الجديد، مثل المواصي ومناطق وسط القطاع التي باتت مكتظة بالنازحين. ويعيش هؤلاء في ترقب دائم للقصف الإسرائيلي الذي يطاول جميع المناطق في الفترة الأخيرة، حتى باتوا في حالة من التعايش مع القصف.

من بين هؤلاء محمد الشاعر (31 سنة)، وهو ينتمي إلى إحدى عائلات رفح الكبيرة، ويرفض مغادرة مدينته مهما حصل، رغم حرصه على حياته. وهو يفسر تحذيرات المنظمات الدولية مثل وكالة أونروا ومنظمة الصحة العالمية حول استمرار عملية رفح بأن تلك المنظمات قررت عدم توفير أماكن بديلة للنزوح، في ظل وجود أكثر من 400 ألف شخص حالياً في الأحياء الغربية.

فقد الشاعر العديد من أفراد عائلته خلال العدوان، من بينهم عمه وابن أخيه، وهو يواصل الهروب من القصف، ونجا مساء الاثنين الماضي من قصف طاول منطقة الإسكان الأبيض، وهو يقيم مع أسرته حالياً في منزل قريب من شاطئ البحر غربي المدينة، ويقول لـ«العربي الجديد»: «لا أريد النزوح، وأتنقل مع أفراد من أسرتي من مكان إلى مكان، وبعض أفراد عائلتي بحثوا عن مكان للنزوح ولم يجدوا. جعل الاحتلال الكثير من مناطق رفح خالية، ولا تسمع فيها إلا أصوات القطط والكلاب بعد أن كانت شديدة الاكتظاظ».

يضيف: «انتمي إلى عائلة قدمت الكثير من الشهداء منذ الانتفاضة الأولى في عام 1987، وقدمنا شهداء في (اليوم الأسود)، في الأول من أغسطس/ آب 2014، لأننا نرفض الاستسلام، وفي هذا العدوان أيضاً لدينا العديد من الشهداء. كما خذل المجتمع الدولي سكان مدينة غزة وشمالي القطاع، فقد خذلونا أيضاً، رغم الآمال التي كانت تراودنا بأن باستطاعتهم منع الاحتلال من القيام بعملية عسكرية على رفح».

وتحولت المنطقة الشرقية من المدينة إلى منطقة خالية بعدما توغلت فيها الآليات الاحتلال وصولاً إلى المناطق التي كانت تضم الكثير من النازحين داخل المنازل ومدارس الإيواء، ورصد كثيرون اقتحام قوات الاحتلال بالمركبات العسكرية والدبابات، صباح الثلاثاء، وسط مدينة رفح، وصولاً إلى الشريط الحدودي مع مصر من الناحية الجنوبية للمدينة، مع التمركز في المنطقة المعروفة بـ«تل زعرب».

في الأثناء، نزحت عائلة محمد زعرب، التي كانت تعيش في المنطقة، إلى أقصى غرب حي تل السلطان، في ظل عدم وجود طريق آمن للنزوح من الحي السعودي الواقع في غرب رفح، أو من الاتجاه الشرقي أو الجنوبي القريب من الحدود المصرية. حالياً لا يوجد أمامهم سوى التكدس في المنازل القريبة من شاطئ البحر، والعديد من العائلات ترغب في مغادرة المدينة لكن لا تتوفر لها أماكن بديلة، ما يجبرها على البقاء.

يقول زعرب لـ«العربي الجديد»: «نعيش في حالة تخبط، ونراقب السماء لمتابعة قنابل الضوء التي يطلقها الاحتلال على بعض المناطق، فإذا اقتربت منا، نعلم حينها أن الاقتحام الإسرائيلي يقترب، ونستعد فوراً للنزوح. حالياً قنابل الضوء تظهر في الناحية الشرقية من المدينة، رغم أنهم وصلوا حتى وسط رفح. لا أريد النزوح، وارغب في البقاء في رفح، وإن غادرت فساكون مجبراً. نعيش في منطقة عاشت فيها عائلتي لعشرات السنين، وما زلنا نفتخر بأننا من رفح، والنزوح باتجاه المواصي او دير البلح يمكن أن يؤدي إلى قتلنا، لكننا جاهزون للموت في أي وقت، ونطمع فقط في حماية الله». ويوجد عدد من الشبان في منازل غربي مدينة رفح بعد نزوح النساء والأطفال إلى الخيام في منطقة المواصي، من بينهم محمد الشريف، الذي يصر على البقاء داخل منزله، ويشير إلى أنهم موجودون في حي تل السلطان لأنهم لم يتلقوا أوامر إخلاء، ولا تزال المنطقة تصنف باعتبارها آمنة، وهو متمسك بأمل عدم اجتياح الاحتلال للمنطقة.

يقول الشريف لـ«العربي الجديد»: «أنا ممن قرروا التعايش مع القصف. أهرب عندما يحصل، ثم أعود إلى المنزل مجدداً، حتى لو لم تعد وكالة أونروا موجودة لإطعامنا، وسابقى في رفح مهما كانت الظروف، فإذا نزحت قد أموت، وإذا بقيت قد أموت، لذا أفضل البقاء والعيش على قطعة خبز وقليل من الماء، أصبحت أحلم بانتهاء الحرب وعودة أهلي إلى المنزل واستقبالهم بفرحة، رغم استشهاد العديد من أفراد العائلة والأصدقاء خلال الحرب».

في بداية الاجتياح الإسرائيلي، أفرغت المناطق الشرقية من مدينة رفح، مثل أحياء الجنينة والسلام والبرازيل وقرية الشوكة، وفي اليومين الأخيرين، أفرغت منطقة وسط مدينة رفح التي تضم البلد والمخيم الكبير ومخيم يبنا ومخيم الشابورة، وأيضاً حي الزعارينة ومنطقة تل زعرب، وبقيت أحياء الغرب، مثل البراهمة وتل السلطان والحي السعودي وحي كندا وحي الإسكان الأبيض.

ولا تزيد مساحة مدينة رفح عن 55 كيلومتراً مربعاً، وفق سجلات سلطة الأراضي الفلسطينية، لكنها تعتبر من المدن التاريخية الفلسطينية، ويطلق عليها لقب «قلعة الجنوب»، إذ ترتبط بالعديد من الحضارات القديمة، مثل الأشورية والفرعونية، وعُثر فيها على نقوش قديمة تعود إلى نحو خمسة آلاف عام، من بينها نقوش فرعونية وجدت في «تل زعرب»، الذي تقف فيه دبابات إسرائيلية حالياً.

وكانت مدينة رفح أول المدن الفلسطينية التي شهدت تأسيس مطار عقب إنشاء السلطة الفلسطينية في عام 1994، وهو مطار غزة الدولي في شرقي المدينة، والذي دمره الاحتلال في ديسمبر/ كانون الأول 2001، كما كانت تشهد انتعاشاً تجارياً نتيجة لوجود معبر رفح البري ومعبر كرم أبو سالم التجاري رغم القيود الإسرائيلية.

كانت رفح خلال الأشهر الأخيرة أكثر محافظات قطاع غزة ازدحاماً

لا يوجد مكان آمن

قالت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا»، إن النزوح يتواصل من مدينة رفح جنوبي قطاع غزة بسبب العمليات العسكرية لجيش الاحتلال الإسرائيلي التي تشمل القصف المكثف، مؤكدةً عدم وجود مكان آمن للذهاب إليه، وأن نقص الغذاء والماء يجعل الظروف المعيشية للنازحين قاسية، كما يجعل تقديم المساعدة شبه مستحيل.

عائلة فلسطينية تغادر رفح (إياد البابا/ فرانس برس)

إعصار يقطع الكهرباء في الهند وبنغلادش

أمطار غزيرة ورياح عاتية في بنغلادش (رحمت اسعد/ Getty)

تراجعت قوة الإعصار «ريمال» بعد وصوله إلى اليابسة في منطقة باتواكالي في بنغلادش، في وقت مبكر من يوم الاثنين، مصحوبا برياح تصل سرعتها إلى 111 كيلومتراً في الساعة، وتتوقع إدارة الأرصاد الجوية الهندية أن يضعف الإعصار، لكنها حذرت من هطول أمطار غزيرة على ولاية آسام وغيرها من الولايات الشمالية الشرقية خلال اليومين المقبلين.

وتسبب الإعصار الذي بدأ يفقد قوته، في انقطاع الكهرباء عمّا يقرب من 30 مليون شخص في جنوب بنغلادش وشرق الهند، وأدى إلى وفاة ما لا يقل عن 10 أشخاص في بنغلادش. وقال وزير الدولة لإدارة الكوارث والإغاثة في بنغلادش، محب الرحمن، إن نحو 3,7 ملايين شخص على طول الساحل تأثروا بالعاصفة التي دمرت أكثر من 35 ألف منزل، وأدت لتضرر ما يقرب من 115 ألف منزل، وتم إجلاء ما يقرب من 800 ألف شخص من المناطق المعرضة للخطر منذ يوم الأحد.

وأعيد فتح مطار كلكاتا في الهند بعد إغلاقه يوم الأحد. وأغلقت بنغلادش مطار مدينة تشاتوغرام، ثاني أكبر مدن البلاد، وألغت جميع الرحلات الداخلية من منطقة كوكس بازار الساحلية وإليها، كما أوقفت عمليات الشحن والتفريغ في ميناء شيتاغونغ.

وضربت أمطار غزيرة ورياح قوية العاصمة البنغلادشية دكا، وغمرت المياه العديد من الطرق، وأمرت السلطات جميع المسؤولين الحكوميين بالبقاء في مراكزهم لحين تحسن الأوضاع، كما أعلنت وكالات الإغاثة نشر آلاف المتطوعين في مخيمات اللاجئين الروهينغا وغيرها من المناطق المتضررة لتقديم الدعم الطارئ. تضم بنغلادش مخيمات مترامية الأطراف تؤوي أكثر من مليون لاجئ من الروهينغا من ميانمار، خصوصاً في كوكس بازار.

وفي ولاية البنغال الغربية بالهند، تحطمت أسطح المنازل المصنوعة من القش واقتلعت أعمدة الكهرباء والأشجار في بعض المناطق الساحلية، وغمرت الأمطار الغزيرة الشوارع والمنازل في المناطق المنخفضة في كلكاتا، وتم إغلاق جميع المدارس في المنطقة حتى إشعار آخر.

يذكر أن برامج الاستعداد للكوارث في بنغلادش أدت إلى تحسين قدرتها على التصدي للكوارث الطبيعية، ما نتج عنه انخفاض عدد الضحايا. كما أدى تغير الأنماط المناخية إلى زيادة شدة العواصف، ما زاد من أهمية الاستعدادات في الدولة البالغ عدد سكانها حوالي 170 مليون نسمة.

وتسبّبت الأعاصير في تضرر مئات الآلاف من السكان في بنغلادش خلال العقود الأخيرة، لكن عدد العواصف العاتية التي تضرب سواحلها المنخفضة والمكتظة بالسكان زادت من وطأة في السنة إلى ثلاث بفعل تأثير التغير المناخي.

(أسوشييتد برس، العربي الجديد)

اعتقال وترحيل حملة «هوية غزة» في الضفة

رام الله ـ **سامر خويرة**

ترددت حليمة أبو الريش كثيراً قبل أن تقرر الذهاب من القرية التي تقطن فيها منذ أكثر من عشرين عاماً إلى مدينة نابلس لإجراء فحص طبي، رغم أنها لا تبعد أكثر من 15 كيلومتراً، وذلك خشية تعرضها للاعتقال أو الترحيل إلى غزة حال تفحص جنود الاحتلال الإسرائيلي المتمركزين على الحواجز العسكرية بطاقتها الشخصية، والتي تشير إلى أن مكان الميلاد هو غزة.

قدمت أبو الريش (43 سنة) إلى الضفة الغربية في بداية الألفية الجديدة لمرافقة والدتها في رحلة علاج طويلة، وشاءت الأقدار أن تتزوج أحد سكان بلدة حوارة جنوبي نابلس، وهي حالياً أم لأربعة أبناء أصغرهم طفلة في الثانية من عمرها، وقد فشلت كل محاولاتها لتغيير مكان الإقامة إلى نابلس أو حوارة في بطاقتها الشخصية. تقول لـ«العربي الجديد»: «قبل خمسة أشهر، أصبت وفق التشخيص الطبي الأولي بورم في ساقي، وطلب الطبيب مني إجراء صورة رنين مغناطيسي، ما يعني الذهاب إلى أحد المراكز الطبية في نابلس، إذ لا يتوفر هذا في بلدتنا، ويعني أيضاً المرور عبر الحاجز العسكري مرتين، ذهاباً وإياباً، وقد يصدف أن يطلب الجندي الإسرائيلي التحقق من شخصيتي، وحينها سيقرأ أن مكان الولادة غزة، وهذا يعني منذ طوفان الأقصى، إما الاعتقال أو الترحيل إلى غزة، وأقلها التعرض للمضايقات والشتائم».

كان حظ أبو الريش جيداً، فقد قطعت الحاجز إلى نابلس، وأجرت صورة الرنين المطلوبة، وعادت إلى حوارة من الحاجز ذاته من دون صعوبة تذكر باستثناء انتظار ساعتين قبل السماح لمركبتهم بالمرور. حالة الرعب نفسها عاشتها سيدة طلبت عدم ذكر اسمها، تعيش في رام الله منذ عامين، حين انتقلت من غزة رفقة زوجها بتصريح طبي، وقد اقتحم جيش الاحتلال منزلهم، واعتقل زوجها بعد الاعتداء عليه بالضرب المبرح، وأقتيد إلى جهة مجهولة، وبعد 35 يوماً تفاجأت بمكالمة منه يبلغها فيها أنه جرى ترحيله إلى قطاع غزة.

تقول السيدة لـ«العربي الجديد»: «منذ اعتقال زوجي وترحيله إلى غزة لم يعد لي أحد هنا. كنا نرتب أمورنا حتى أضع وليدي، ثم نعود معاً، لكن اعتقاله قلب حياتنا رأساً على عقب. بعد جهد جهيد، استطعت التواصل مع زوجي الذي يعيش في خيمة بمدينة رفح، بعد أن نزح مع أفراد من عائلته مرتين». واعتقلت الصحافية في تلفزيون فلسطين، سبقال يوسف قدوم (51 سنة)، في الأول من فبراير/ شباط الماضي، من أمام حاجز عسكري قرب رام الله، كونها من مواليد غزة، وتسكن في بلدة الشيوخ التابعة لمدينة الخليل، وتم نقلها إلى سجن «هشارون»، ثم إلى سجن «الدامون»، ثم أفرجت عنها سلطات الاحتلال بعد عشرة أيام، وقامت بترحيلها إلى غزة قسراً.

أما فادن ماجد السيقلي (21 سنة)، فتعيش في الضفة الغربية منذ نحو ثلاث سنوات بغرض العلاج، بينما تعيش عائلتها في غزة، واعتقلت من على حاجز عسكري قرب نابلس، أثناء عودتها مع زوجها من مركز صحي في المدينة، لمجرد أنها تحمل بطاقة شخصية تشير إلى أنها من مواليد غزة. هدد جنود الاحتلال زوجها الذي حاول أن يخبرهم أنها مريضة بالسرطان، وصوبوا السلاح عليه لإجباره على المغادرة، كما رفضوا أن تأخذ دواءها معها، قبل أن يفرجوا عنها بعد يومين. يقول المستشار الأسري أحمد دويكات لـ«العربي الجديد»، إن «اعتقال حملة هوية غزة، وفصلهم عن عائلاتهم الموجودة بالضفة، ثم ترحيلهم، يشكل عبئاً نفسياً كبيراً عليهم وعلى أسرهم، خاصة إذا ما حدث الاعتقال من خلال اقتحام أو مداهمة مناطق سكنهم، أو على حاجز عسكري. هناك أشخاص كثر جاؤوا إلى الضفة هرباً من البطالة في غزة، والحد من قدرتهم على الحركة يحد من فرص حصولهم على عمل، خاصة بعد أن باتت حاجة أسرهم أكبر منذ اندلاع الحرب». وطالب بيان صادر عن هيئة شؤون الأسرى والمحررين الفلسطينية ونادي الأسير الفلسطيني، المواطنين المقيمين في الضفة الذين تشير هوياتهم إلى أنهم من سكان غزة، بأن يتوخوا الحذر في ضوء إقدام الاحتلال مؤخراً على ترحيل عدد من الأشخاص، وتهديد آخرين بالترحيل بعد توقيفهم على الحواجز العسكرية المقامة بين البلدات والمحافظات.

ويقول رئيس هيئة شؤون الأسرى، قدورة فارس، لـ«العربي الجديد»: «ملاحقة الاحتلال لحملة هوية غزة ليست جديدة، بل هي قائمة منذ سنوات، وأصدر جيش الاحتلال أمراً عسكرياً في 2010 ينص على اعتقال وطرد عشرات الآف الفلسطينيين الذين يعيشون في الضفة الغربية المحتلة من دون هوية أو تصريح، أو محاكمتهم بتهم جنائية. هناك أشخاص كثر جرى ترحيلهم إلى غزة عقب توقيفهم على حواجز الضفة الغربية، لكن منذ بدء العدوان، تصاعد الأمر بشكل ملحوظ، وبات حملة هوية غزة مهددين فعلياً». ويمنع الاحتلال آلاف العائلات الفلسطينية التي يكون أحد الزوجين فيها من سكان قطاع غزة من العيش معاً كعائلة في الضفة الغربية، ويجبر العائلة على أحد خيارين، إما العيش معاً في قطاع غزة، وإما العيش بشكل منفصل، بحيث يضطر أحد الزوجين لتربية الأطفال لوحده.

اشخاص كثر جرى ترحيلهم إلى غزة عقب توقيفهم في الضفة الغربية

إجراءات مشددة على حواجز الضفة الغربية (وسام الهشلمون/ الأناضول)

المغرب: حرب استباقية ضد الغش الإلكتروني

مع اقتراب الامتحانات المدرسية في المغرب، تزداد نسبة الغش الإلكتروني، الأمر الذي يدفع السلطات إلى العمل على مكافحة هذه الظاهرة

الرباط ـ **عادل نجدي**

في محاولة لمنع الغش الإلكتروني أو الحد منه خلال الامتحانات المدرسية في المغرب، شرعت السلطات في شن حرب استباقية ضد مروجي المعدات والتجهيزات الإلكترونية المهربة التي تستخدم في عمليات الغش. وكان لافتاً إعلان الأمن المغربي تمكن عناصر الشرطة بولاية أمن أغادير (جنوب البلاد)، بناء على معلومات دقيقة وفرتها مصالح المديرية العامة لمراقبة التراب الوطني، يوم الأحد، توقيف أربعة أشخاص تراوح أعمارهم ما بين 20 و25 عاماً يشتبه بتورطهم في قضية تتعلق بترويج أجهزة إلكترونية مهربة تستخدم لأغراض الغش في الامتحانات.

وجرى توقيف المشتبه به الأول في مدينة أغادير مباشرة بعد وصوله على متن حافلة للنقل العمومي، وفي حوزته أجهزة مهربة تستخدم للغش في الامتحانات. وعثر في حوزته على 200 سماعة لاسلكية دقيقة و100 وحدة من أجهزة الإرسال والاستقبال، بالإضافة إلى 10 أقلام مزودة بنظام تشغيل بواسطة شريحة الاتصال وسماعات الأذن الخاصة بها، فضلاً عن 280 بطارية صغيرة و200 سلك للشحن وهواتف نقالة.

وبحسب بيان للأمن المغربي، أسفرت التحريات المنجزة عن توقيف باقي المشتبه بهم الثلاثة وهم بصدد انتظار تسلم هذه المعدات الإلكترونية المحجوزة. ومع اقتراب موعد الامتحانات المدرسية، وخصوصاً امتحانات البكالوريا، يكثر بيع الأدوات التكنولوجية المتطورة الموجهة إلى التلاميذ من أجل الغش، وتتنامى حملات تسويقها على مواقع التواصل الاجتماعي، على الرغم من المراقبة الصارمة التي تقوم بها السلطات ووزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة للحد من ترويجها واستخدامها للغش.

وتتعدد الوسائل الإلكترونية المتداولة في الغش، أبرزها عدسة «vip pro»، وهي عبارة عن سماعات لاسلكية تعمل عبر تقنية البلوتوث، وتشهد عملية بيعها إقبالاً كبيراً على مواقع التواصل الاجتماعي، ويصل سعرها إلى ما بين 650 و1200 درهم (ما بين 65 و120 دولاراً).

ويقول رئيس الجامعة الوطنية لحماية المستهلك بوعزة الخراطي إنه على الرغم من وضع وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة قوانين صارمة في حال إيقاف أي طالب يغش، والقيام بحملات توعوية حول ظاهرة الغش، إلا أن بعض التلاميذ لا يعيرون الأمر اهتماماً، ويستخدمون الوسائل المتاحة بهدف ضمان النجاح. ويؤكد في حديث لـ«العربي الجديد»، على ضرورة مراقبة أولياء التلاميذ أبناءهم ومنعهم من استخدام وسائل الغش، موضحاً أن البعض يساعدون أطفالهم في الغش لضمان نجاحهم مهما كانت الطريقة.

يضيف الخراطي أنه بالإضافة إلى توجيه التلاميذ المقبلين على الامتحانات، يجب القيام بحملات توعوية خلال العام الدراسي تبرز عواقب الغش الإلكتروني، بالإضافة إلى فرض عقوبات تصل إلى المنع من أداء الامتحانات لمدة خمس سنوات. وكانت وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة قد اضطرت أمام التحدي الذي فرضه الغش الإلكتروني خلال السنوات الأخيرة، إلى وضع قانون للغش صدر في عام 2016، ويتضمن عقوبة السجن ما بين ستة أشهر وخمسة أعوام، وغرامات مالية تراوح ما بين 5000 درهم (نحو 500 دولار أميركي)، وعشرة آلاف درهم (نحو 1000 دولار أميركي)، أو بإحدى هاتين العقوبتين، من دون الإخلال بالعقوبات المنصوص عليها في القانون الجنائي.

وتفرض وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة سنوياً إجراءات خاصة لضمان نجاح امتحانات البكالوريا ومنع محاولات تسريب مواضيع الامتحانات أو الغش، من بينها اعتماد لجان خاصة مزودة بمعدات للكشف عن الوسائط الإلكترونية والهواتف النقالة داخل مراكز الامتحانات.

أيضاً، ينص القانون على أنّ العقوبات التأديبية التي تطبق في حق كل مترشحة أو مترشح ضبط وهو يرتكب عملية غش في أثناء إجراء الامتحان، تبدأ بالإنذار من قبل المكلفين بالمراقبة وتنتهي بسحب ورقة الامتحان وتحرير محضر بذلك. كما تفرض اللجنة التأديبية العقوبات المقررة بحسب درجة خطورة الغش، من بينها اعتماد نقطة موجبة للرسوب وحرمان المعني من الامتحان لمدّة عامين. وينص القانون أيضاً على حماية المكلفين بالمراقبة «داخل فضاء الامتحان أو خارجه من أعمال العنف أو التهديد بارتكاب جناية. وفي حال ضبط السلطات العمومية شبكة تتولى تسريب مواضيع الامتحان أو المساعدة في الإجابة عنها أو المشاركة في أيّ عملية من عمليات الغش أو المساهمة فيها، تعرّض الملف على السلطة القضائية المعنيّة لاتخاذ العقوبات الملائمة».

يتوجب على الأهل منع أبنائهم التلاميذ من استخدام وسائل الغش

في إحدى مدارس المغرب (فاضل سنا/ فرانس برس)

أكاديميا

الجامعات اليمنية وطلابها

زهير هواري

وصل عدد مؤسسات التعليم العالي في اليمن حتى نهاية العام الماضي إلى 95 جامعة وكلّية، منها 21 جامعة حكومية، و74 جامعة وكلية أهلية، يتخرج فيها حوالى 40 ألف طالب وطالبة سنوياً. وأصبح لدى اليمن جامعات أكثر ممّا لدى جمهورية مصر التي تملك حالياً 92 جامعة وكلية يدرس فيها أكثر من مليونين ونصف مليون طالب وطالبة، ويتخرج فيها سنوياً حوالى 350 ألف طالب وطالبة.

وانتشار الجامعات الأهلية مرده إلى مبدأ الاستثمار في قطاع التعليم العالي، بعد تبيان الربحية العالية التي يمكن تحقيقها من خلال استقطاب الطلاب، باعتبار أن الرسوم المطلوبة تتراوح ما بين 3 آلاف و10 آلاف دولار أميركي سنوياً تبعاً للتخصص وسمعة الجامعة. ومبالغ بهذا الحجم تقود إلى مضاعفة التفاوت الاجتماعي، كون الجامعات الخاصة تفرض رسوماً عالية لا يتحملها سوى المقتدرين. هذه الطفرة التي وسعت نطاق التعليم العالي كانت بمثابة استجابة لمتطلبات سوق الطلب الداخلي. ومع أنه يفترض أن تتحسن جودة التعليم، إلا أن هذا الأمر لم يتحقق لأسباب عدة، من بينها الحرب المندلعة، وما تشهده البلاد من صراعات تجاوزت البنية المحلية إلى المحيط الإقليمي.

فالحرب بما يرافقها من تفكك وضعف في بنية الإدارة العامة، بما فيها الجانب الأكاديمي، تقود إلى إضعاف القدرة على مراقبة الجودة ومعايير الاعتماد، وبالتالي تحدث أفدح الأضرار التي تنال من جودة التعليم وقيمة الشهادات. ثم إن المسارعة في الحصول على الترخيص دون تأمين المتطلبات اللوجستية من شأنه أن يقود إلى فقدان مقومات المرافق التعليمية كالمكتبات الخاصة والملاعب والمنشورات العلمية والمطابع. ويقود هذا الاستسهال إلى هجرة العقول الرصينة، والإخلال بالتوازن الأكاديمي بسبب هجرة الطلاب من المناطق المحرومة إلى مناطق وجود الجامعات.

ويصف عدد من الأكاديميين الجامعات الأهلية بأنها باتت دكاكين وليست جامعات، وانتشارها على هذا النحو تعبير عن فوضى تجارية. فقبل الحرب كان في اليمن بعض الجامعات التي لديها الحد الأدنى من مقومات التعليم العالي. مع ذلك، هناك أكاديميين جادون يبذلون قصارى جهدهم في العمل على الأبحاث ومساعدة طلابهم في ظروف شديدة البؤس والإجحاف. وانعكس ضعف التعليم في المدارس الثانوية والأساسية على مستوى الطلاب الذين يلتحقون بالجامعات اليمنية المختلفة. والملفت أن الطلاب لم يعد لديهم ثقة بالجامعات المذكورة، فبحسب وزارتَي التربية والتعليم في كلٍّ من عدن وصنعاء، فإنّ عدد خريجي الثانوية العامة في العام الدراسي 2022-2023 بلغ 245 ألف طالب وطالبة، لكن من يصل منهم إلى التعليم العالي هو السدس تقريباً، ما يشير إلى مشاكل كثيرة وكبيرة تحول دون متابعتهم الدراسة.

(باحث وأكاديمي)